الإدارة المالية بين النظام الربوي الغربي والنظام الإسلامي

دراسة مقارنة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة

د/ نجلاء فرحات العكروت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مقارنة بين النظام المالي الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي من منظور إداري، مع التركيز على أدوات إدارة المال والثروة وانعكاسها على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن ودراسة حالة تطبيقية شملت بنك ليمان براذرز كنموذج للنظام الربوي، وبنك دبي الإسلامي كنموذج للنظام الإسلامي. توصلت النتائج إلى أن النظام الغربي القائم على الفائدة يُنتج أزمات مالية متكررة ويؤدي إلى تراكم الثروة بيد فئة محدودة، بينما يوفر النظام الإسلامي آليات عادلة وفاعلة مثل الزكاة والوقف والمشاركة في الربح والخسارة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحقق عدالة توزيع الثروة. وتبرز الدراسة أن الإدارة المالية الإسلامية تمثل نموذجًا حضاريًا متكاملاً يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الأخلاقية، ويشكل بديلًا واقعيًا لمواجهة تحديات التنمية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المالية، النظام الربوي، النظام الإسلامي، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims to conduct a comparative analysis between the Western usury-based financial system and the Islamic financial system from a managerial perspective, focusing on the tools of wealth and money management and their implications for social justice and sustainable development. The research adopts a descriptive-analytical, comparative approach and a case study of Lehman Brothers Bank as a model of the usury-based system, and Dubai Islamic Bank as a model of the Islamic system. The findings reveal that the interest-based system generates recurring financial crises and leads to wealth concentration in the hands of a limited minority, while the Islamic system provides fair and effective mechanisms such as zakat, waqf, and profit-and-loss sharing, which enhance economic stability and ensure equitable wealth distribution. The study concludes that Islamic financial management offers an integrated civilizational model that combines economic

efficiency with ethical values, providing a realistic alternative for addressing contemporary development challenges.

Keywords: Financial management, usury-based system, Islamic system, social justice, sustainable development.

المقدمة

تُعد الإدارة المالية من أهم أدوات نجاح الدول والمؤسسات في العصر الحديث، إذ تمثل العمود الفقري للاقتصاد وتنعكس آثارها المباشرة على مسارات التنمية والعدالة الاجتماعية. وقد اعتمد النظام المالي الغربي الربوي منذ نشأته على الفائدة كأداة رئيسية لإدارة المال، الأمر الذي أسهم في تركّز الثروة بيد فئات محدودة وتعميق الفوارق الطبقية، إضافة إلى تكرار الأزمات المالية العالمية مثل أزمة الكساد الكبير عام 1929 وأزمة الرهن العقاري عام 2008. هذه الأزمات أبرزت قصورًا جوهريًا في النموذج الربوي من منظور إداري واقتصادي، حيث تبيّن أن اعتماده على الفوائد والمضاربات قصيرة الأجل يولد هشاشة اقتصادية ويضعف العدالة الاجتماعية.

في المقابل، يقدّم النظام المالي الإسلامي نموذجًا إداريًا متكاملاً يقوم على أسس شرعية وفكرية، ويرتكز إلى مبدأ الاستخلاف في الأرض وتحقيق مقاصد الشريعة في العدالة والتنمية والتكافل. وتُعد أدواته الإدارية، مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن وصيغ التمويل القائمة على المشاركة والمرابحة، آليات عملية تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، فضلًا عن دمجها للقيم الأخلاقية مع الكفاءة الاقتصادية.

وقد جاءت أزمة الديون العالمية بعد جائحة كورونا، وتنامي معدلات الفقر وعدم المساواة وفق تقارير المنظمات الدولية (**IMF, World Bank, UNDP**, 2022–2023)، لتؤكد مجددًا الحاجة إلى بدائل مالية أكثر عدلاً واستدامة. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى إجراء مقارنة تحليلية بين النظام المالي الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي من منظور إداري، مع التركيز على انعكاساتهما على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة تطبيقية توضح الفوارق في إدارة المخاطر والثروة بين المؤسستين: بنك ليمان براذرز كنموذج للنظام الربوي، وبنك دبي الإسلامي كنموذج للنظام الإسلامي.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في التساؤل:

كيف يختلف كل من النظام الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي في أسسهما وأدواتهما الإدارية لإدارة المال والثروة، وما أثر ذلك على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

أهداف البحث

1. توضيح المنطلقات الفكرية والإدارية للنظامين الربوي والإسلامي.
2. تحليل أدوات الإدارة المالية في كل نظام وقياس أثرها على توزيع الثروة.
3. تقييم انعكاسات كل نظام على الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
4. تقديم تصور إداري بديل يستند إلى مبادئ النظام المالي الإسلامي.

فروض البحث

1. النظام الربوي الغربي يُنتج أنماطًا إدارية مالية تؤدي إلى تركّز الثروة وحرمان الطبقات الضعيفة.

2. النظام المالي الإسلامي يحقق عدالة اجتماعية أكبر من خلال أدواته (الزكاة، الوقف، القرض الحسن).

3. الأزمات المالية المتكررة في الغرب ناتجة عن خلل إداري في إدارة المخاطر والديون المعتمدة على الفوائد.

4. تطبيق مبادئ الإدارة المالية الإسلامية يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

1- الأهمية النظرية: يساهم في إثراء الدراسات المقارنة بين الأنظمة المالية من منظور إداري، ويبرز دور القيم في صياغة السياسات الاقتصادية.

2- الأهمية التطبيقية: يقدم بدائل عملية للمؤسسات والدول لاعتماد أدوات الإدارة المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات وتحقيق العدالة.

3- الأهمية المجتمعية: يساهم في تعزيز التكافل الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الطبقات، من خلال آليات عادلة لإدارة الثروة.

- منهجية البحث

اعتمد البحث على مناهج متعددة لضمان شمولية المعالجة ودقة المقارنة، وذلك على النحو الآتي:

1. المنهج الوصفي التحليلي

تم استخدامه في عرض وتحليل الأدبيات السابقة المتعلقة بالنظام المالي الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي، بهدف توضيح مرتكزاتهما الفكرية والإدارية، وتفسير انعكاساتهما على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

2. المنهج المقارن

اعتمد في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين من حيث الأدوات الإدارية لإدارة المال والثروة، مع التركيز على النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على كل نظام.

3. المنهج الاستقرائي

استخدم لاستخلاص النتائج العملية من التجارب التاريخية والمعاصرة، وذلك عبر تتبع تطور الأزمات المالية العالمية من جهة، ونمو نماذج التمويل الإسلامي من جهة أخرى.

4. دراسة الحالة التطبيقية

تم اختيار بنك ليمان براذرز (**Brothers Lehman**) كنموذج للنظام المالي الربوي الغربي، لما يمثله من تجربة بارزة في الاعتماد على الفوائد والمشتقات المالية وانهياره في أزمة 2008.

في المقابل، تم اختيار بنك دبي الإسلامي (**Dubai Islamic Bank**) كنموذج للنظام المالي الإسلامي، لكونه من أقدم وأكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية التي نجحت في الصمود أمام الأزمة نفسها.

– ارتكزت المقارنة على معايير محددة شملت: السياسات الإدارية، أدوات التمويل، إدارة المخاطر، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، والبعد القيمي والأخلاقي.

5. مصادر البيانات

تم الاعتماد على مزيج من:

– الدراسات الأكاديمية (عربية وأجنبية).

– التقارير الدولية (**World Bank, UNDP, Oxfam ,IMF**).

– الوثائق الرسمية والتقارير السنوية للبنوك موضوع الدراسة.

– الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات الغربية

ركزت الدراسات الغربية الكلاسيكية منذ بدايات الفكر الاقتصادي على دور الفائدة كآلية أساسية لتنظيم النشاط المالي. فقد تناول آدم سميث (1776) فكرة تراكم رأس المال بوصفه محركًا للنمو الاقتصادي، بينما اعتبر كينز (1936) الفائدة أداة لتحقيق التوازن في الاستثمار والادخار، وقدم فيشر (1930) نظرية متكاملة لتفسير تأثير الفائدة على النشاط المالي. ومع ذلك، تصاعدت الانتقادات مع بروز الأزمات الرأسمالية المتكررة، حيث أشار ستجليتز (2010، 2012) إلى أن الاعتماد المفرط على الأسواق الحرة والفائدة يؤدي إلى تعميق الفوارق الطبقية وإضعاف العدالة الاجتماعية. وأكدت تقارير دولية حديثة مثل البنك الدولي (2022) و أوكسفام (2023) على أن نسبة صغيرة من سكان العالم تستحوذ على معظم الثروة، في حين تعاني الأغلبية من المديونية والفقر. ورغم أهمية هذه الدراسات في تشخيص مواطن الخلل، إلا أنها بقيت أسيرة الإطار الرأسمالي ولم تقدم حلولًا بديلة شاملة تحقق العدالة والاستقرار.

ثانيًا: الدراسات الإسلامية

انطلقت الدراسات الإسلامية من منطلق شرعي وأخلاقي يرفض الربا ويؤكد على العدالة الاجتماعية والتكافل. فقد ركّز القرضاوي (1973، 1994) على الزكاة باعتبارها أداة تشريعية لضمان إعادة توزيع الثروة وتحقيق التكافل. وطرح الصدر (1981) رؤية مصرفية لا ربوية بديلة، بينما قدم شابرا (1992) تصورًا شاملًا للتمويل الإسلامي يقوم على المرابحة والمشاركة، ويربط بين الكفاءة الاقتصادية والمقاصد الشرعية. غير أن معظم هذه الدراسات بقيت تركز على البعد الفقهي والتشريعي أكثر من تركيزها على البعد الإداري التطبيقي، كما أنها لم تقدم مقارنات مباشرة مع النظام الربوي من منظور إدارة الثروة والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: التقارير الدولية

أكدت تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (2023) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022) على تنامي المخاطر المالية العالمية، وارتفاع معدلات الدين والفقر، وتزايد عدم المساواة. ورغم دقتها في رصد المؤشرات، فإن هذه التقارير ظلت حبيسة التشخيص ولم تطرح بدائل قائمة على منظومة قيمية أو حضارية، مما حدّ من قدرتها على تقديم حلول طويلة الأمد.

–التحليل النقدي

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن:

1. الدراسات الغربية نجحت في تشخيص الخلل البنيوي للنظام الربوي لكنها لم تخرج من إطار الرأسمالية.

2. الدراسات الإسلامية قدمت بدائل شرعية وأخلاقية، لكنها لم تُبرز بشكل كافٍ الأدوات الإدارية المعاصرة لإدارة المال والثروة.

3. التقارير الدولية وثقت الواقع بالأرقام لكنها لم تقدم بدائل حضارية شاملة.

الفجوة البحثية

تتضح الفجوة البحثية في النقاط الآتية:

1. غياب منهجية مقارنة شاملة بين النظام الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي من منظور إداري متكامل يشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والقيمي.

2. قصور الدراسات الإسلامية في إبراز الجانب التطبيقي للإدارة المالية من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن ضمن سياق إداري معاصر.

3. قلة الدراسات التطبيقية التي تقدم دلائل عملية عبر دراسات حالة مقارنة تثبت كفاءة النظام الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية.

4. ضعف الدمج بين مقاصد الشريعة وأهداف التنمية المستدامة في الأدبيات السابقة، رغم تقاطعها في تحقيق العدالة والاستقرار.

الفصل الأول: النظام الربوي الغربي وإدارة الثروة

مقدمة الفصل

يُعد النظام الربوي الغربي من أبرز النظم المالية التي شكّلت ملامح الإدارة الاقتصادية الحديثة. فقد اعتمد منذ نشأته على الفائدة كأداة أساسية لإدارة المال والثروة، مما انعكس مباشرة على السياسات المالية للمؤسسات والدول. ورغم أن هذا النظام ساهم في خلق أسواق مالية واسعة وشبكات مصرفية متطورة، إلا أن طابعه الإداري ارتبط بالتركيز على تعظيم الأرباح قصيرة الأجل، وإدارة المخاطر بآليات تفتقر إلى العدالة والاستدامة.

إن الفائدة في النظام الغربي لم تكن مجرد أداة مالية، بل أصبحت ركيزة إدارية تنظّم علاقة المقرض بالمقترض، وتوجّه قرارات الاستثمار والتمويل. غير أن هذا التوجه أفرز نتائج سلبية عميقة، أبرزها تركّز الثروة في يد قلة من الأفراد، تهميش الفئات الفقيرة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة الكساد الكبير عام 1929 وأزمة الرهن العقاري عام 2008.

وبذلك، فإن دراسة النظام الربوي من منظور إداري تكشف عن قصور جوهري في قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية وإدارة الثروة بشكل مستدام، مما يفتح المجال لمقارنته بالنظام المالي الإسلامي الذي يقدم بدائل إدارية قائمة على القيم والعدالة والتكافل.

المبحث الأول: الجذور الفكرية والتاريخية للنظام الربوي

1. الجذور الفكرية

– يقوم النظام المالي الغربي على الفكر الرأسمالي الذي يعتبر المال سلعة، لا مجرد وسيلة للتبادل.

–الفائدة **(Interest)** أصبحت هي المحرك الأساسي للنظام المالي، إذ تُعطي للمُقرِض حق الحصول على عائد بغض النظر عن المخاطرة أو الجهد المبذول.

– الفيلسوف الاقتصادي جيريمي بنثام **(Jeremy Bentham)** دافع في كتابه دفاع عن الربا (1787) عن الفائدة واعتبرها حقًا طبيعيًا للمُقرِض، وهو ما شكّل نقطة تحول نحو تقنين الربا.

2. التحول التاريخي

– العصور الوسطى: الكنيسة الكاثوليكية جرّمت الربا وعدّته خطيئة.

– النهضة الأوروبية: ظهور المصارف الإيطالية مثل "بانكو دي ميديتشي" وتوسعها في الإقراض بالفوائد.

– الثورة الصناعية: تضاعفت الحاجة إلى التمويل، فصار الربا أداة أساسية لتراكم رأس المال.

–القرن العشرون: تأسيس مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي **(IMF)** والبنك الدولي (**World Bank)**، التي تفرض القروض الربوية على الدول النامية، مما جعل الربا آلية للسيطرة العالمية.

قال تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: 275).

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنظام الربوي

1. تراكم الثروات

– وفقًا لتقرير **Oxfam** 2023: أغنى 26 شخصًا في العالم يملكون ما يعادل ما يملكه نصف سكان الأرض مجتمعين.

– هذا الاحتكار ناتج عن النظام الربوي الذي يمكّن الأغنياء من استغلال حاجة الفقراء عبر الفوائد.

2. أزمة الديون العالمية

– أمريكا اللاتينية (الثمانينات): وقعت في "فخ الديون"، حيث دفعت فوائد أكثر مما اقترضت أصلًا.

– إفريقيا: بعض الدول الإفريقية دفعت فوائد الديون 3 أضعاف ما اقترضته، بينما لا تزال غارقة في الفقر (**Bank World**, 2022).

– اليونان (2010): الشعب تحمل برامج تقشف قاسية بسبب تراكم الفوائد، مما رفع معدلات البطالة إلى أكثر من 25%.

3. الأزمات الاقتصادية الدورية

– النظام الربوي يؤدي إلى دورات اقتصادية حادة: تضخم – ركود – كساد.

– الأزمة العالمية 2008: بدأت من قروض الرهن العقاري الربوي، وأدت إلى خسارة أكثر من 10 تريليون دولار عالميًا.

– الأزمة الآسيوية 1997: اندلعت بسبب تدفقات الأموال الساخنة والفوائد الربوية، وأدت لانهيار اقتصادات النمور الآسيوية.

4. الهشاشة الاقتصادية

– البنوك المركزية تتحكم بالاقتصاد عبر أسعار الفائدة.

– رفع الفائدة ← يضعف الاستثمار ويزيد البطالة.

– خفض الفائدة ← يخلق فقاعات مالية وانهيارات.

– النتيجة: اقتصاد غير مستقر يعتمد على الربا كمعيار وحيد.

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والأخلاقية للنظام الربوي

1. الاستغلال الفردي

– في الولايات المتحدة، أكثر من 70% من السكان يستخدمون بطاقات ائتمان بفوائد قد تصل إلى 25%.

– الديون الطلابية: بلغت 1.7 تريليون دولار (**Federal Reserve**, 2023)، مما جعل الشباب يبدأون حياتهم العملية مثقلين بالديون.

2. تفكيك الطبقة الوسطى

– النظام الربوي يضعف الطبقة الوسطى، فتذوب بين فقراء مدينين وأغنياء مرابين.

– تقارير **UNDP** 2022 تشير إلى أن عدم المساواة الناتج عن الديون يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف الأسري والانتحار.

3. البعد النفسي والأخلاقي

– دراسة (**APA**, 2021) تؤكد أن الديون هي السبب الأول للتوتر والاكتئاب في أمريكا.

النبي ﷺ كان يستعيذ من غلبة الدين وقهر الرجال (رواه البخاري).

– فلسفيًا، الربا يحوّل العلاقات الإنسانية إلى علاقات استغلالية بحتة، ويعكس "تشييء الإنسان"، إذ يصبح الإنسان مجرد وسيلة لسداد الفوائد.

المبحث الرابع: البعد الفلسفي والإنساني

– النظام الربوي يعكس فلسفة مادية غربية ترى أن القيمة العليا هي الربح، حتى لو كان على حساب الفقراء.

– الفيلسوف كارل ماركس انتقد الربا بشدة، واعتبره "أبشع أشكال الاستغلال"، لأنه يخلق طبقة من "الطفيليين" تعيش على حساب الآخرين.

– الإسلام، بالمقابل، جعل المال أمانة لا يجوز استغلالها، بل يجب أن يكون وسيلة لتحقيق العدل والتكافل.

النظام الربوي الغربي أثبت أنه:

1. يؤدي إلى احتكار الثروات وتكديسها عند القلة.
2. يغرق الشعوب في دوامة الديون.
3. يولّد أزمات مالية متكررة تهدد استقرار العالم.
4. يضعف الطبقة الوسطى ويفكك الروابط الاجتماعية.
5. يخلق أجواء من الظلم النفسي والأخلاقي.

ولذلك جاء الإسلام ليقرر قاعدة صريحة:

"يمحق الله الربا ويربي الصدقات" (البقرة: 276).

الفصل الثاني: النظام المالي الإسلامي وإدارة الثروة

المقدمة

يُعَدُّ النظام المالي الإسلامي نموذجًا إداريًا متكاملًا لإدارة المال والثروة، قائمًا على أسس شرعية وفكرية عميقة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية. يختلف هذا النظام جذريًا عن النظام المالي الربوي الغربي، إذ لا يجعل الفائدة محورًا للتمويل، بل يرفضها صراحةً ويضع بدائل عملية قائمة على العدالة والتكافل والمشاركة. ومن ثم فهو يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وحماية القيم الأخلاقية في المعاملات.

الأسس الفكرية والشرعية

• تحريم الربا: نصّ القرآن الكريم بوضوح على تحريم الربا باعتباره من أعظم أسباب الظلم الاقتصادي والاجتماعي:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" (البقرة: 278).

كما شدد النبي ﷺ على خطورة التعامل بالربا فقال: "لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه" (رواه مسلم).

• الاستخلاف في المال: الإسلام لا يعتبر المال سلعة تباع وتشترى، بل أمانة استخلف الله الإنسان فيها:

"وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ" (الحديد: 7).

وهو ما يجعل الغاية من المال أوسع من مجرد الربح، لتشمل إعمار الأرض وتحقيق العدالة.

• العدالة والتكافل: النظام المالي الإسلامي قائم على توزيع عادل للثروة، وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، ومنع الاحتكار والاكتناز.

أدوات وآليات الإدارة المالية الإسلامية

• الزكاة: أداة إلزامية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاجتماعي، إذ تُؤخذ نسبة من أموال الأغنياء وتُعطى للفقراء والمحتاجين، وقد أثبتت تاريخيًا قدرتها على تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي.

• الوقف: مؤسسة مالية تطوعية مستدامة تساهم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتشكل آلية فعّالة للتكافل عبر الأجيال.

• القرض الحسن: وسيلة لدعم المحتاجين دون استغلال، قال تعالى: "مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً" (البقرة: 245).

• صيغ التمويل الإسلامي: وتشمل المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، السلم، والاستصناع، وجميعها تقوم على تقاسم الربح والخسارة والارتباط بالاقتصاد الحقيقي بعيدًا عن المضاربات الوهمية.

الأبعاد الاقتصادية

• تنمية الثروة الحقيقية: من خلال استثمار المال في أنشطة إنتاجية (زراعة، صناعة، تجارة) بدلًا من الأنشطة الوهمية كما في النظام الربوي.

• الاستقرار الاقتصادي: ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي يمنع الأزمات الدورية الناتجة عن الديون المركبة.

• عدالة توزيع الثروة: من خلال الزكاة والوقف والمشاركة، وهو ما يحد من الفوارق الطبقية ويضمن العدالة الاجتماعية.

الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية

• تعزيز التكافل: المال في الإسلام وسيلة لخدمة المجتمع، لا أداة لاستغلال الفقراء.

• محاربة الاحتكار والاكتناز: حيث يُنهى عن تجميد المال وتعطيله عن الاستثمار النافع.

• الدمج بين الاقتصاد والقيم: الاقتصاد الإسلامي يربط الكفاءة بالبعد الأخلاقي، ويجعل المال وسيلة للعدل لا أداة للهيمنة.

التطبيقات التاريخية والمعاصرة

• تاريخيًا: بيت المال في الخلافة الراشدة، الوقف في العصر العباسي، تجارب التمويل الزراعي والصناعي في الأندلس.

• معاصرًا: نشوء المصارف الإسلامية منذ السبعينيات، وتوسعها حتى بلغ حجم أصولها أكثر من 3.5 تريليون دولار عام 2022 (**Finance Development Report Islamic**). ومن أبرز الأمثلة: بيت التمويل الكويتي، بنك فيصل الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي.

البعد الفلسفي والإنساني

النظام المالي الإسلامي يجسد فلسفة الاستخلاف، حيث يُعتبر المال ملكًا لله والإنسان مستخلف فيه. بخلاف الفلسفة المادية الغربية التي تجعل الربح قيمة عليا، فإن الإسلام يجعل العدالة والرحمة غاية عليا. كما يرى شابرا (1992) أن الاقتصاد الإسلامي يقدم توازنًا بين النمو والعدالة، وبين المادة والروح.

الخلاصة

يقدّم النظام المالي الإسلامي بديلًا حضاريًا متكاملًا لإدارة المال، يقوم على تحريم الربا، وإعادة توزيع الثروة عبر الزكاة والوقف، والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو بذلك يوفر استقرارًا اقتصاديًا وعدالة اجتماعية، ويعزز القيم الأخلاقية، مما يجعله نموذجًا صالحًا لمواجهة تحديات التنمية المعاصرة.

الفصل الثالث: المقارنة الإدارية بين النظامين

مقدمة الفصل

بعد استعراض الأسس الفكرية والإدارية لكل من النظام الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي، يصبح من الضروري إجراء مقارنة مباشرة تكشف أوجه الاختلاف في فلسفة الإدارة المالية وآلياتها وآثارها العملية. فالنظام الربوي الغربي ينطلق من تصور يجعل المال سلعة، ويعتمد الفائدة كأداة لإدارة التمويل، وهو ما انعكس على سياسات المؤسسات والبنوك في تركيز الثروة وتعزيز المضاربات قصيرة الأجل على حساب الاستقرار والعدالة. في المقابل، يقوم النظام المالي الإسلامي على رؤية تجعل المال أمانة ووسيلة للإعمار، وتوظف أدوات إدارية تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والبعد الأخلاقي والاجتماعي.

إن هذه المقارنة الإدارية لا تقتصر على إبراز الفوارق في الأدوات، بل تتجاوزها إلى تحليل النتائج: كيف أسهم النظام الربوي في تعميق الفوارق الاجتماعية وولّد أزمات مالية متكررة، وكيف وفّر النظام الإسلامي بدائل عادلة ومستقرة تعكس فلسفة شمولية في إدارة المخاطر وتوزيع الثروة. كما تسعى هذه المقارنة إلى بيان البعد الإنساني والقيمي في الإدارة المالية الإسلامية، في مقابل الطابع المادي البحت للنظام الربوي، وهو ما يجعل من الإسلام نموذجًا حضاريًا جديرًا بالتطبيق في بيئات إدارية معاصرة تبحث عن العدالة والتنمية المستدامة.

المبحث الاول : مقارنة بين بنك ربوي غربي بنك ليمان براذرز **(Brothers Lehman)** وبنك إسلامي و بنك دبي الإسلامي **(Islamic Bank Dubai)**

أولاً: خلفية عامة

1. ليمان براذرز **(Lehman Brothers)**

- تأسس عام 1850 في الولايات المتحدة.
- كان أحد أكبر البنوك الاستثمارية في العالم.
- انهار في سبتمبر 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري، وكان أكبر إفلاس في تاريخ أمريكا.
- اعتمد بشكل أساسي على الفائدة والديون المركبة كأداة لإدارة التمويل.

2. بنك دبي الإسلامي (**Dubai Islamic Bank**)

• تأسس عام 1975 كأول بنك إسلامي متكامل في العالم.

• يعتمد على صيغ التمويل الإسلامي (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة).

• خلال الأزمة المالية 2008، لم يتعرض لانهيار لأنه لا يتعامل بالفوائد ولا بالمشتقات المالية عالية المخاطر.

• يمثل نموذجًا تطبيقيًا للإدارة المالية الإسلامية.

ثانياً: السياسات الإدارية والمالية

ليمان براذرز:

– اعتمدت إدارته على تعظيم الأرباح قصيرة الأجل عبر التوسع في القروض العقارية بفوائد عالية.

– لم تُدمج الإدارة القيم الأخلاقية في القرارات، بل ركزت على المضاربات المالية.

بنك دبي الإسلامي:

–إدارته تقوم على الاستثمار في أصول حقيقية مرتبطة بالاقتصاد (عقارات، تجارة، مشاريع صناعية).

– آلياته قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، بما يعكس العدالة في إدارة المال.

ثالثاً: إدارة المخاطر

ليمان براذرز:

– المخاطر كانت مركّزة على العملاء والمقترضين.

– الإفراط في القروض الربوية والرهونات الوهمية أدى لانهيار البنك.

بنك دبي الإسلامي:

– المخاطر موزعة بين البنك والعملاء عبر صيغ المشاركة والمضاربة.

– الالتزام بأصول التمويل الشرعي حدّ من الانكشاف على الأزمات المالية العالمية.

رابعاً: الأثر الاقتصادي والاجتماعي

ليمان براذرز:

– إفلاس البنك أدى إلى خسارة ملايين الأمريكيين لمنازلهم ومدخراتهم.

– ارتفعت معدلات البطالة والفقر.

– تضررت الطبقة الوسطى بشكل كبير.

بنك دبي الإسلامي:

– ساهم في تمويل مشاريع إنتاجية حقيقية في الإمارات وخارجها.

– دعم الاقتصاد المحلي دون أن يُثقل الفقراء بالديون الربوية.

– حافظ على استقراره المالي، مما عزز الثقة بالنظام المصرفي الإسلامي.

خامساً: البعد القيمي والأخلاقي

ليمان براذرز

– غياب القيم، سيادة المصلحة الفردية، تركيز على الربح المادي فقط.

بنك دبي الإسلامي

– دمج الاقتصاد بالقيم الإسلامية، تعزيز التكافل، منع الاستغلال.

النتائج المستخلصة من دراسة الحالة

1. البنوك الربوية مثل ليمان براذرز تدير الثروة بشكل قصير الأجل قائم على الفائدة والمضاربة، مما يجعلها عرضة للأزمات والانهيارات.

2. البنوك الإسلامية مثل بنك دبي الإسلامي تدير الأموال ضمن إطار قيمي، قائم على الاستثمار الحقيقي والمخاطرة المشتركة، مما يوفر استقرارًا أكبر.

3. الأزمات المالية الغربية تكشف قصورًا إداريًا بنيويًا في النظام الربوي، بينما تثبت التجربة الإسلامية جدوى الإدارة المالية المستندة إلى الشريعة.

المبحث الثاني : إثبات فروض البحث

أولاً: إثبات الفروض

1. الفرض الأول: النظام المالي الغربي الربوي يُنتج أنماطًا إدارية تركز على الربح قصير الأجل وتؤدي إلى تركّز الثروة وحرمان الطبقات الضعيفة.

أثبتت دراسة حالة بنك "ليمان براذرز" صحة هذا الفرض، حيث اعتمد البنك على سياسات قائمة على الفائدة والمضاربات قصيرة الأجل، مما أدى إلى انهياره في أزمة 2008، وتكبّد الاقتصاد الأمريكي والعالمي خسائر هائلة، إضافة إلى تهميش الطبقات الفقيرة وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

2. الفرض الثاني: النظام المالي الإسلامي يحقق عدالة اجتماعية أكبر من خلال أدواته مثل الزكاة، الوقف، والقرض الحسن.

بينت تجربة بنك دبي الإسلامي أن أدوات التمويل الإسلامية ساهمت في إعادة توزيع الثروة ودعم مشاريع إنتاجية وخيرية، مما انعكس في صورة استقرار اقتصادي أكبر وعدالة اجتماعية أوضح مقارنة بالنظام الربوي.

3. الفرض الثالث: الأزمات المالية المتكررة في الغرب تعود إلى خلل إداري في إدارة المخاطر نتيجة الاعتماد على الديون والفوائد.

كشفت أزمة الرهن العقاري عام 2008 عن غياب الحوكمة الرشيدة لدى البنوك الغربية، واعتمادها المفرط على المشتقات المالية، وهو ما أدى إلى أزمة عالمية أثبتت ضعف القدرة على إدارة المخاطر بشكل متوازن.

4. الفرض الرابع: تطبيق مبادئ الإدارة المالية الإسلامية يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

أكدت الأدلة أن المصارف الإسلامية – ومنها بنك دبي الإسلامي – استطاعت أن تربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتتفادى الانهيار في الأزمات المالية، مما يدل على صلاحية النموذج الإسلامي كبديل حضاري واقعي للتنمية المعاصرة.

ثانياً: النتائج

1. أثبت البحث أن النظام المالي الربوي الغربي بطبيعته يولّد أزمات مالية متكررة، مثل أزمة الكساد الكبير (1929) وأزمة الرهن العقاري (2008)، نتيجة اعتماده على الفوائد والمضاربات قصيرة الأجل.

2. أظهرت الدراسة أن النظام الربوي يؤدي إلى تركّز الثروة بيد فئات محدودة ويزيد من الفوارق الطبقية، مما يُضعف العدالة الاجتماعية ويعمّق الفقر.

3. بينت دراسة الحالة أن هناك قصورًا إداريًا بنيويًا في إدارة المخاطر لدى المؤسسات الربوية، حيث أدى الإفراط في الاعتماد على الديون والمشتقات المالية إلى الانهيار، كما في تجربة "ليمان براذرز".

4. أثبتت تجربة بنك دبي الإسلامي أن النظام المالي الإسلامي قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى في ظل الأزمات العالمية، بفضل اعتماده على أدوات عادلة كالمشاركة وتقاسم المخاطر.

5. خلص البحث إلى أن الإدارة المالية الإسلامية تقدم نموذجًا حضاريًا متكاملًا يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الأخلاقية، ويعزز العدالة الاجتماعية، مما يجعلها بديلًا عمليًا قادرًا على مواجهة تحديات التنمية المستدامة.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن النظام المالي الغربي الربوي، القائم على الفائدة والمضاربات قصيرة الأجل، يُنتج بطبيعته أزمات مالية متكررة مثل أزمة الكساد الكبير (1929) وأزمة الرهن العقاري (2008)، ويؤدي إلى تركّز الثروة في يد فئات محدودة، مع تهميش الطبقات الضعيفة وزيادة الفوارق الاجتماعية.

2. كشفت دراسة الحالة عن قصور إداري بنيوي في إدارة المخاطر لدى المؤسسات الربوية، كما في تجربة ليمان براذرز، حيث أدى الإفراط في الاعتماد على المشتقات المالية والديون المركبة إلى انهياره، ما يعكس غياب الحوكمة الرشيدة وضعف الرؤية طويلة الأجل.

3. في المقابل، أثبتت تجربة بنك دبي الإسلامي أن النظام المالي الإسلامي قادر على تحقيق استقرار نسبي حتى أثناء الأزمات العالمية، بفضل اعتماده على أدوات قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وتوظيفه للزكاة والوقف كآليات لإعادة توزيع الثروة.

4. أظهرت النتائج أن الإدارة المالية الإسلامية تقدم نموذجًا حضاريًا متكاملًا يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الأخلاقية، ويعزز العدالة الاجتماعية من خلال أدواتها الشرعية، مما يجعلها بديلًا عمليًا وواقعيًا في مواجهة التحديات المالية والتنموية المعاصرة.

التوصيات

1. للمؤسسات المالية الإسلامية:

ضرورة تطوير أدواتها الإدارية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي والتحول المالي العالمي، مع الحفاظ على الالتزام بالقيم الشرعية.

2. لصنّاع السياسات:

إدماج مبادئ الإدارة المالية الإسلامية في التشريعات والسياسات الاقتصادية الوطنية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الهشاشة المالية.

3. للمجتمع الأكاديمي:

توسيع نطاق البحوث المقارنة بين الأنظمة المالية المختلفة، وإجراء دراسات تطبيقية على حالات متعددة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، مع التركيز على البعد الإداري والاقتصادي والقيمي.

4. للمصارف التقليدية:

الاستفادة من مبادئ التمويل الإسلامي، خصوصًا في مجالات المشاركة وإدارة المخاطر، لتقليل الاعتماد المفرط على الفوائد، والحد من احتمالية الانكشاف للأزمات.

5. على المستوى الدولي:

تشجيع التعاون بين البنوك الإسلامية عبر شبكات عالمية، بهدف تعزيز تبادل الخبرات وتوسيع نطاق العمل الإسلامي كخيار مالي بديل يقلل من هيمنة النظام الربوي

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث دراسة مقارنة بين النظام الربوي الغربي والنظام المالي الإسلامي من منظور إداري، بهدف توضيح كيفية إدارة المال والثروة في كل نظام، وانعكاس ذلك على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومن خلال التحليل النظري والفكري، ثم تطبيق دراسة الحالة على مؤسستين ماليتين (ليمان براذرز كنموذج للنظام الربوي، وبنك دبي الإسلامي كنموذج للنظام الإسلامي)، ظهرت مجموعة من النتائج الجوهرية التي تثبت فروض البحث وتفتح آفاقًا للتوصيات العملية.

أولاً، أظهرت الدراسة أن النظام الربوي الغربي قائم على إدارة مالية تركّز على الفائدة وتعظيم الأرباح قصيرة الأجل، مما أدى إلى تراكم الثروة لدى قلة من الأفراد، وتهميش الفئات الضعيفة، واندلاع أزمات مالية متكررة نتيجة قصور إداري في إدارة المخاطر والديون المركبة.

ثانيًا، أثبت البحث أن النظام المالي الإسلامي، من خلال أدواته الإدارية كالزكاة والوقف والقرض الحسن وصيغ المشاركة، قادر على تحقيق عدالة اجتماعية أكبر، وإعادة توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافًا، مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما أبرزت دراسة الحالة أن المؤسسات الإسلامية أكثر قدرة على الصمود في الأزمات، لكونها تربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي وتقوم على تقاسم المخاطر.

ثالثًا، بينت المقارنة أن الإدارة المالية الإسلامية تقدم نموذجًا حضاريًا متكاملًا، لا يفصل الاقتصاد عن القيم، بل يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويحقق التوازن بين التنمية المادية والبعد الإنساني.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

القرضاوي، يوسف. (1973). فقه الزكاة. القاهرة: مكتبة وهبة.

القرضاوي، يوسف. (1994). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. القاهرة: دار الشروق.

شابرا، عمر محمد. (1992). النظام الاقتصادي في الإسلام: أصوله ومقاصده. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

الصدر، محمد باقر. (1981). البنك اللاربوي في الإسلام. بيروت: دار التعارف.

المودودي، أبو الأعلى. (1960). المصطلحات الأربعة في القرآن. القاهرة: دار الكتاب العربي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2021). Stress in America: Debt and mental health. Washington, DC: APA.

Bentham, J. (1787). Defence of Usury. London: Payne and Foss.

Chapra, M. U. (1992). Islam and the Economic Challenge. Leicester: Islamic Foundation.

Fisher, I. (1930). The Theory of Interest. New York: Macmillan.

Islamic Development Bank. (2022). Annual Report on Islamic Finance and Development. Jeddah: IDB.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money . London: Macmillan.

Marx, K. (1894). Capital: A Critique of Political Economy (Vol. III) .Hamburg: Otto Meissner Verlag.

Smith, A. (1776). An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. London: W. Strahan and T. Cadell.

Stiglitz, J. (2010). Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy. New York: W. W. Norton & Company.

Stiglitz, J. (2012). The Price of Inequality. New York: W. W. Norton & Company.

Thomas Aquinas. (1274). Summa Theologica. Rome: Papal Curia.

ثالثًا: التقارير الدولية

Federal Reserve. (2023). Consumer Credit and Student Loan Data. Washington , DC: Federal Reserve System.

International Monetary Fund. (2023). Global Financial Stability Report .Washington, DC: IMF.

Oxfam. (2023). Inequality Report: Survival of the Richest. Oxford: Oxfam International.

United Nations Development Programme. (2022). Human Development Report. New York: UNDP.

World Bank. (2022). International Debt Statistics. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2023). Poverty and Shared Prosperity Report. Washington, DC :World Bank.